هل سيكون 2022 عام السلام في اليمن؟! رؤية استشرافية لدور المبعوث الأممي في إحلال السلام

ملخص تنفيذي

منذ خيم عدم الاستقرار السياسي على اليمن إبان أحداث الربيع العربي في عام 2011، وما تبعه من حرب طاحنة تدور رحاها منذ نحو سبع سنوات واليمن يعيش واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العالم؛ فقد أسفرت تلك الحرب عن مقتل ما يقرب من 377 ألف شخص حتى نهاية 2021 بشكل مباشر وغير مباشر، وأنهكت اقتصاده؛ إذ بلغت خسارته 126 مليار دولار، وفضلا عن ذلك دمرت الحرب البنية التحتية، ومزقت اللحمة الوطنية، وعمقت المناطقية والطبقية، وكرست مفاهيم طائفية وانفصالية. وعلى الرغم من تناوب أربعة مبعوثين أُمميين، ما بين عرب وعجم، لانتشال اليمن واليمنيين مما حل بهم، فإن المتأمل فيما أفضت إليه نتائج المبعوثين، يجد لا أثر في الواقع الملموس.

فها هو العام 2021 يرحل مشفوعا بتصريحات متشائمة أدلى بها المبعوث الأممي الجديد السيد هانس غروندبرغ في 14 ديسمبر الماضي أمام أعضاء مجلس الأمن، حيث أشار إلى أن الوضع في اليمن أصبح أكثر تعقيداً. وهو صادق في تشاؤمه؛ إذ مازالت تراجيديا الحرب في أشدها ومسلسل المعاناة في امتداده.

لذلك تسعى هذه الورقة لتقديم رؤية استشرافية للواقع السياسي اليمني خلال العام 2022 انطلاقا من

مراجعة تقييمية لأحداث 2021 السياسية والعسكرية لفهم الوضع بصورة أشمل، وتقييماً لأداء المبعوثين الأمميين السابقين لفهم أسباب الفشل والبناء على النجاحات، وفي ضوء استطلاع آراء عينة من اليمنيين (أكاديميين، ناشطين سياسيين، إعلاميين، الشباب، المرأة، المهمشين) قام به مركز يمن انفورميشن-إب، بغية إشراك أكبر قدر من الآراء حول رؤيتهم لأسباب التعثرات وتصوراتهم حول إنهاء الحرب و بناء السلام المستدام وتوقعاتهم لمدى إحلال السلام في العام 2022 .

وإذا كان استشراف التحولات في المشكلة اليمنية عام 2022 يشير إلى أننا سنكون على موعد مع أحداث ومبادرات أكثر حدة وديناميكية، ظاهريا، بينما هو في العمق مُلغم بتعقيدات 2021 المتشابكة مما يشي بأن فرص السلام ستكون أبطأ بكثير من عجلة الحرب المتسارعة، لاسيما أن هناك على ما يلاحظ تصعيداً عسكرياً على معظم جبهات القتال.

فإن معظم ردود من تم استقصاء آرائهم يرون بأن إنهاء الحرب وتحقيق السلام ليس شأناً محلياً وإنما هو شأن إقليمي بامتياز، لكنه لن يتحقق إلا عن طريق اليمنيين أنفسهم. ومن ثم فإن أهم أسباب الإخفاق الأممي -من وجهة نظرهم- يعود إلى المصالح الإقليمية في اليمن؛ إذ رأت معظم الآراء أن تشجيع دول الإقليم لأطراف بعينها من خارج الشرعية اليمنية قوت شوكتهم وأضعفت الشرعية التي يتوقعون بأنها أصبحت تحتضر.

مقدمة

منذ اندلاع الحرب في اليمن بين التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وجماعة أنصار الله الحوثية سنة 2016، أُعلن حينها أن هدف تلك الحرب استعادة السلطة الشرعية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي فر من صنعاء بعد أن كانت جماعة أنصار الله الحوثية قد وضعته تحت الإقامة الجبرية.

وعلى الرغم من مرور سبع سنوات فإن الحرب لم تحقق هدفها المعلن آن بدئها، فكم من الوقت تبقى لتحقق هدفها؟ وهل مازال ذلك ممكناً؟ - يتساءل اليمنيون الذين أنهكتهم الحرب، وقتلت عشرات الآلاف من أبنائهم، وخلفت مئات الآلاف من الجرحى، وملايين النازحين والمشردين، ودمرت بنية اليمن التحتية، ومزقت نسيجه الاجتماعي، وغيبت هويته الوطنية، وأعادت فيه روح الطائفية والمناطقية التي كانت قد بدأت تتلاشى من الوعي الجمعي.

لقد ولى العام 2021 قبل أيام محملاً بهموم كبيرة وبدون إنجازات تذكر، على الرغم من المبادرات والجهود الدؤوبة التي بذلت من خلال الوساطة العمانية، ومن خلال المبعوث الأمريكي،

والمبعوثين الأمميين الأربعة الذين تناوبوا على اليمن خلال أحد عشر عاماً بغية إخراج اليمن من هذا النفق المظلم إلى بر الأمان، بيد أنهم لم يحققوا أية إنجازات لا على الصعيد السياسي ولا العسكري، ويُعزى ذلك الإخفاق لعوامل عديدة؛ أهمها: تعقيدات المشهد اليمني وتشابكه وتعدد أطرافه المحلية والإقليمية ذات الرؤى المتباينة والمصالح المتباعدة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا ويطرحه اليمنيون بمرارة وهم يدلفون إلى العام الجديد: هل سيكون عام 2022 عام السلام والخروج من كابوس الحرب والدماء أم سيكون امتداداً لعام 2021؟

ستحاول هذه الورقة الإجابة عن هذا التساؤل اعتمادا على مرتكزين: الأول استشفاف الواقع السياسي والعسكري لعام 2022 من خلال تسليط الضوء على أهم الأحداث التي حدثت في عام 2021؛ إذ لا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الحال في عام 2022 بدون الرجوع إلى ما انتهى الوضع عليه عام 2021. والثاني الاستهداء بجملة من الأفكار والتصورات لعينة من اليمنيين من خلفيات أكاديمية وشرائح اجتماعية مختلفة، بلغت 34 شخصاً؛ تتوزع على الفئات الآتية: أكاديميين (13)، نساء (12)، مهمشين (1)، إعلاميين (5)، شباب (2)، وتم اختيار هذه العينة وفقا لمحكات ضابطة، تتمثل في كونهم الأكثر وعياً وفهماً بأسباب الصراع وتعقيداته، ومن الفئات الأكثر معاناة من تداعياته، إلى جانب أنهم يمثلون مناطق مختلفة من الجغرافيا اليمنية، والأهم من هذا وذاك أنه قد روعي في أفراد هذه العينة أنهم ليسوا منخرطين في الصراع.

وتم استطلاع آرائهم من خلال طرح أربعة أسئلة عليهم؛ تدور حول تقييم مآلات الوضع اليمني في العام السالف والحلول العملية التي ينبغي فعلها لتلافي ذلك القصور في العام الحالي في سبيل تحقيق السلام المنشود، وتم إرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وتهدف هذه الورقة إلى المساهمة في تقديم رؤية يمنية خالصة تتكون من وجهات نظر مختلفة علها تحمل فكرةً مفيدة، قد تسهم في تنوير صناع السلام حول الشأن اليمني. وقد اقتضت طبيعة الدراسة وهدفها أن تسير في محورين، يتعلق الأول بمراجعة أحداث 2021، والثاني يتعلق بآراء من تم استطلاعهم، ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: المراجعة النقدية لأحداث العام المنصرم

لكي يتسنى لصناع السلام إيجاد منهجية واقعية لإنهاء الحرب وبناء عملية السلام المستدام، نستهل هذه الورقة بمراجعة نقدية سريعة هي بمثابة كشف حساب لما تم خلال العام المنصرم؛ بغية إعطاء صورة واضحة عن طبيعة الصراع خلال 2021 والعوامل التي كانت تغذيه ويمكن أن تطيل أمده في العام الذي يليه إن بقي الأمر دون تدارك مكامنه.

أبرز أحداث 2021

لقد كان عام 2021 واحداً من الأعوام الأشد قسوةً على اليمنيين على كل المستويات، وها هو يذهب محملاً بهموم سياسية وعسكرية واقتصادية أنهكت اليمنيين بشكل لم يسبق له مثيل:

الإطار السياسي:

الأمم المتحدة

في 7 يناير من عام 2021 زار المبعوث الأممي السابق مارتن غريفيث عدن؛ على إثر تفجير مروع استهدف حكومة معين عبد الملك في مطار عدن في 30 ديسمبر2020. وفي شهر يونيو أعلنت الأمم المتحدة رسمياً استقالة السيد مارتن غريفيث وتعيينه وكيلاً للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ومع انتهاء مهمته، قال غريفيث في إحاطته الأخيرة، أمام مجلس الأمن الدولي : «تضاعفت وتشرذمت الأطراف السياسية والمسلحة، كما ازداد التدخل الأجنبي في اليمن، ما كان ممكناً فيما يتعلق بحل النزاع في السنوات الماضية لم يعد ممكناً اليوم، وما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكناً في المستقبل»، وكانت في إحاطته الأخيرة ما يشبه الاعتراف بفشل مهمته، بيد انه عزا ذلك الفشل إلى أن الأطراف اليمنية "غير قادرة" على تجاوز خلافاتها، حيث صرح بأن جماعة أنصار الله هي العائق الأكبر، كما عزا الكثير من المراقبين مغادرة غريفيث لمنصبه إلى عدم قبول حركة أنصار الله الحوثية مقابلته في العاصمة العمانية مسقط، بينما قال آخرون :إن مغادرته تعود إلى عدم قدرته على تحقيق أي تقدم يذكر لإنهاء الحرب في اليمن.

وفي 2 يوليو تم الإعلان عن اختيار السويدي هانس غروندبرغ مبعوثاً أُممياً إلى اليمن خلفاً لمارتن غريفيث، ووافقت الحكومة اليمنية على تعيينه في 17 يوليو ليصبح رابع مبعوث أممي إلى اليمن. ومنذ تعيينه، قام بزيارات إقليمية ودولية عدة وإلى مدينتي عدن وتعز اليمنيتين الواقعتين تحت سيطرة الحكومة لشرعية المعترف بها دولياً، على المستوى النظري، والتقى بممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

يتركز نهج غروندبرغ على سياسة الحل الشامل المستدام والمشاركة الشاملة من قبل جميع أطياف الشعب اليمني، وتجنب الحلول الجزئية. ألقى ثلاث إحاطات أمام مجلس الأمن حول الوضع في اليمن، كان آخرها في 14 ديسمبر من العام المنصرم، والتي من خلالها عبر عن قلقه العميق إزاء التصعيد العسكري في مأرب، محذراً من حرب شوارع إذا اكتسحت قوات أنصار الله مأرب، كما شدد على أن الخيارات العسكرية لن تؤدي إلى حلول مستدامة، وفي هذا السياق حذرت روسيا عن طريق مبعوثها في مجلس الأمن من فشل المبعوث الأممي حيث سيكون لذلك عواقب وخيمة على الشعب اليمني.

الولايات المتحدة الأمريكية

تحولت السياسة الخارجية تجاه الملف اليمني مع وصول الرئيس الأمريكي بايدن إلى السلطة في يناير 2021، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عن ثلاث قرارات حاسمة: إنهاء الدعم الأمريكي لكافة العمليات العسكرية الهجومية وما يتعلق بها من صفقات تسليح إلى المملكة العربية السعودية، ودعم جهود الأمم المتحدة لحلّ النزاع، وتعيين الدبلوماسي الأمريكي (تيموثي ليندركينغ) مبعوثاً خاصاً إلى اليمن. وفي الوقت نفسه طمأنت المملكة العربية السعودية بأنها ستقف إلى جانبها للدفاع عن سيادتها وعن سلامتها الإقليمية وعن شعبها.

ولئن كانت أمريكا الحليف الأبرز للسعودية منذ تأسيسها، وفي بداية الحرب في 2015 أعلنت تأييدها ودعمها لها، فإن الإدارة الحالية ارتأت أن تتحول إلى دور الوسيط السياسي علها تنجح في إنهاء الحرب، ولذلك قامت بإلغاء تصنيف الحوثيين من قائمة الإرهاب التي كان قد أدرجهم فيها سلفه الرئيس ترامب قبل أيام من نهاية ولايته في يناير 2021. بعد ذلك ب 5 أشهر أعلن ليندركينغ اعتراف واشنطن بالحوثيين "كطرف شرعي"، مبرراً ذلك بأن الجماعة "حققت مكاسب كبيرة، وينبغي التعامل معهم وفق هذا الواقع."

أرادت الإدارة الأمريكية أن تلعب مع الحوثيين سياسة العصا والجزرة، حيث ظنت أن جماعة أنصار الله ستتلقف الجزرة الأمريكية حالما تحصل جماعة أنصار الله على ضمانات تمكنها على البقاء كشريك أساسي في سلطة ما بعد الحرب، لكن لم تلق جماعة أنصار الله بالاً للجزرة الأمريكية- ويبدو أنها غير مكترثة بالعصا- حينئذٍ بدأت تُلوح أمريكا بسياسة العصا، فأقدمت وزارة الخزانة الأمريكية على معاقبة بعض القيادات الحوثية عن طريق فرض عقوبات مالية عليهم، على الرغم من إدراكها أن معظم قيادات الجماعة قد لا تكون لهم حسابات بنكية خارجية؛ بكل الأحوال لم تجد تلك العقوبات نفعاً.

وفي سياق الحديث عن السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالصراع اليمني، لابد من الإشارة هنا إلى أن هناك انقساما بين الحزبين الأمريكيين الرئيسين، الديموقراطيين والجمهوريين، حول مسالة الاستراتيجية الأمريكية تجاه اليمن، حيث يرى جزء كبير من الديموقراطيين أن ما تقوم به السعودية من حرب على اليمن يستحق الشجب والاستنكار، على الأقل أخلاقياً، بينما يرى معظم الجمهوريين الحرب على اليمن من خلال العدسة الإيرانية، إذ يرون أن استخدام القوة العسكرية هي الطريقة الأنجع لتقويض الدور الإيراني.

زيارات إلى عدن

في شهر نوفمبر، زار المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، (تيم ليندركينغ) بمعية القائمة بأعمال السفارة الأمريكية كاثي ويستلي في العاصمة المؤقتة عدن، والتقوا برئيس الوزراء (معين عبد الملك) وبعض من أعضاء حكومته وممثلين عن المجتمع المدني اليمني. وقد سبق تلك زيارة قام بها الاتحاد الأوروبي إلى عدن، وأعرب خلالها عن دعمه لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض، والتقى سفراء الاتحاد (دول ألمانيا وفرنسا وهولندا والسويد) مع رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي (عيدروس الزبيدي)، ومع بعض القيادات في عدن.

المبادرات السياسية

في مارس 2021، اقترحت المملكة العربية السعودية مبادرة لوقف إطلاق النار تحت إشراف أممي بين الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية وجماعة أنصار الله الحوثية. بدت المبادرة السعودية وكأنها تقدم بعض التنازلات التي طالما طالب الحوثيون بها سابقاً، وهي وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلاد، وإعادة فتح الخطوط الجوية والبحرية الحيوية، وبدء مفاوضات سياسية تفضي لإنهاء الحرب.

الوساطة العمانية

أرادت الأمم المتحدة والمبعوث الأمريكي أن يدفعا بمبادرة السلام السعودية قدماً حيث سيكون ذلك نجاحاً باهراً نحو إنهاء الحرب، ولذلك استثمرا علاقة عمان- التي أصبحت مركزاً لنشاطهما الدبلوماسي- للقيام بدور الوسيط بين جماعة أنصار الله الحوثية من جهة، والمجتمع الدولي والإقليمي والحكومة المعترف بها دولياً من جهة أخرى نظرًا لما تتمتع به عمان من مقومات وساطة مثالية وتحظى بالقبول من جميع الأطراف بنسب متفاوتة. وبعد زيارات مكوكية قامت بها السلطنة بين صنعاء والرياض ومسقط، من الواضح أنها لم تحقق أي تقدم يُذكر، ورُفضت المبادرة السعودية من قبل جماعة أنصار الله.

التحركات السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي

بعد توافق الحكومة المعترف بها دولياً مع المجلس الانتقالي على تشكيل حكومة مناصفة/ شراكة، تحت رعاية سعودية، بوصف ذلك أحد مخرجات اتفاق الرياض، غادر رئيس المجلس الانتقالي إلى موسكو والتقى بمسؤولين في وزارة الخارجية الروسية، فُسرت على أنها تقارب روسي مع المجلس، لكن لم يتمخض أي اتفاق عن تلك الزيارة ولم يُلحظ أي توجه مختلف للسياسة الروسية التي طالما التزمت موقفاً محايداً مع التشديد على عدم جدوى الحل العسكري في الصراع اليمني. توجه رئيس المجلس (الزبيدي) بعد ذلك إلى أبو ظبي التي استمر فيها حتى شهر مايو ليعود إلى عدن على خلفية تجاذبات وتراشقات إعلامية حول عدم تطبيق اتفاق الرياض. وخلال خطاب له في 21 مايو للتذكير بمطالبة المجلس على ما

يسمى ب "فك الارتباط" الذي كان قد أعلنه نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض في 21 مايو 1994، مؤكدا أن عدم عودة الحكومة إلى عدن ما هو إلا تعطيل لاتفاق الرياض، ومهدداً بأن " كل الخيارات مفتوحة أمام المجلس وشعب الجنوب". وفي نهاية يوليو وجهت رئاسة المجلس مفاوضيها في الرياض الانسحاب من المفاوضات على خلفية ما أسموه اختطاف حزب الإصلاح لقرار السلطة المحلية في محافظة شبوة وممارسة الإرهاب والتعسف ضد أبناء المحافظة، لكن السعودية بادرت واحتوت الأمر حيث توجهت بدعوة طرفي الاتفاق لتطبيق بنود الاتفاق، وأوضحت بأن القرارات السياسية والعسكرية التي اتخذها المجلس الانتقالي وما رافقها من تصعيد إعلامي لا تنسجم مع ما تم التوقيع عليه في اتفاق الرياض.

وفي شهر سبتمبر أعلن رئيس المجلس الانتقالي (الزبيدي) فرض حالة الطوارئ والتعبئة العامة في المحافظات الواقعة تحت سيطرته، وجاء ذلك الإعلان في أثناء احتجاجات شعبية عمت بعض المدن الجنوبية ومدينة تعز نتيجة لتردي الخدمات. و في نوفمبر، تفاقم الوضع الاقتصادي وانهار الريال اليمني إلى أدنى مستوياته، وهنا خرج المجلس الانتقالي مرةً أخرى ملوحاً بالانسحاب من الحكومة التي هو جزء منها ومحملاً إياها "مسؤولية التدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية والخدمية"، مما حدا بالسعودية مرة أخرى إلى دعوة رئيس المجلس إلى الرياض، فغادر عدن في منتصف نوفمبر ومازال هناك حتى الساعة، مستغلاً مكوثه هناك بإجراء لقاءات دبلوماسية مع بعض السفراء، خصوصاً سفراء دول الرباعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لدى اليمن، وتركزت مباحثتهم حول تنفيذ اتفاق الرياض الذي مضى على توقيعه أكثر من سنتين.

احتجاجات ومظاهرات

نتيجة لتردي الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وما رافق ذلك من انسداد للأفق السياسي بين موقعي اتفاق الرياض، بدأت في شهر مارس احتجاجات شعبية في بعض مدن الجنوب تلاشت بعد مغادرة حكومة معين عبد الملك عدن إلى الرياض لتعود مرة أُخرى في شهر سبتمبر على واقع الانهيار الاقتصادي وتدهور العملة الوطنية وارتفاع الأسعار، حيث شهدت معظم مدن الجنوب ومدينة تعز مظاهرات غاضبة منددة بتردي الأوضاع المعيشية، ومطالبة برحيل حكومة معين عبد الملك.

مغادرة الحكومة وعودتها

في 16 مارس 2021، تم اقتحام مقر حكومة معين عبد الملك من قبل متظاهرين غاضبين ومطالبين بتحسين الوضع الاقتصادي والخدمات العامة قِيلَ إنهم مدعومون من قبل المجلس الانتقالي مما حدا

بحكومة معين عبد الملك مغادرة عدن صوب الرياض لتمكث هناك حتى عودتها في 28 سبتمبر 2021 بعد غياب استمر ستة أشهر.

تأسيس المكتب السياسي للمقاومة الوطنية

في شهر مارس ،2021 أعلن العميد طارق صالح، ابن شقيق الرئيس السابق علي صالح، تأسيس "المكتب السياسي للمقاومة الوطنية" في مدينة المخاء غرب مدينة تعز، وصرح بأن تأسيس ذلك الكيان لا يهدف إلى تجاوز الشرعية؛ بل يسعى أن يكون جزء منها، وفي شهر أكتوبر، دعا طارق صالح" قائد المقاومة الوطنية في الساحل الغربي" إلى شراكات حقيقية مع القوى السياسية الفاعلة-على رأسها الحكومة المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي- لمقاومة الحوثي، ورحب الانتقالي بتلك الخطوة التي هدفت- بحسب متحدثه الرسمي "الكثيري- إلى توحيد الصف "لمواجهة الحوثي على امتداد خطوط التماس في الجنوب واليمن".

تغيير المجلس المحلي بشبوة

في شهر نوفمبر 2021، بدأت بوادر معارضة لنفوذ محافظ محافظة شبوه السابق محمد بن صالح بن عديو، الذي يقال إنه يميل لفكر التجمع اليمني للإصلاح، وبعد ضغوط إقليمية ومحلية أصدر الرئيس هادي قراراً بتعيين عوض محمد العولقي خلفاً له في 25 ديسمبر، ورحب المجلس الانتقالي بالقرار؛ ما يدل على أن التغيير جاء وفقا لتفاهمات تتعلق باتفاق الرياض ومع دولة الإمارات العربية المتحدة.

اقتحام السفارة الأمريكية

في 19 نوفمبر، اقتحم أفراد تابعون لجماعة أنصار الله مبنى السفارة الأمريكية في صنعاء، ما أدى إلى إدانات دولية واسعة وامتعاض أمريكي.

جنود أمريكيون وبريطانيون في اليمن

في 7 أغسطس 2021، وصل 40 جنديًا من القوات الخاصة البريطانية إلى مطار الغيضة بمحافظة المهرة جنوب اليمن، ومعهم وحدة متخصصة في الحرب الإلكترونية في مجال الاتصالات، في مهمة "تعقب إرهابيين يتبعون إيران" (في إشارة للحوثيين (قِيلَ إنهم هاجموا ناقلة النفط "ميرسر ستريت " في خليج عمان، وفي في 8 ديسمبر 2021، كشف الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عن نشر عدد محدود من القوات الأمريكية في اليمن، لتنفيذ عمليات ضد تنظيمي القاعدة و داعش، وجاء ذلك خلال استعراضه خارطة القوات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال رسالة بعث بها إلى الكونغرس.

انقسام داخل مؤسسة الشرعية

مع طول أمد الحرب، وبعد تضاؤل الأمل بأي حسم عسكري، و مع غياب مؤشرات حقيقية عن حل سياسي وتفاقم الأزمة اليمنية يوماً بعد يوم، برزت أصوات ذات ثقل سياسي كبير من داخل معسكر الشرعية اليمنية الرسمي ترى بأن الحرب قد وصلت إلى طريق مسدود، وآن لليمنيين بكل مشاربهم السياسية والفكرية على أخذ زمام المبادرة بأنفسهم، والسعي نحو إحلال السلام، وإنهاء الحرب بمعزل عن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الذي- كما تصف تلك الأصوات- حاد عن أهدافه التي أعلن عنها في بداية عملياته العسكرية في 2015، وأثبت خلال سبع سنوات من الصراع أن له أجندات سياسية خاصة يسعى إلى تحقيقها من خلال مؤسسة الشرعية اليمنية التي أصبح قرارها السياسي والعسكري مرتهناً بيد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، و أدى ذلك الارتهان إلى شل حركتها و أصبحت عاجزة عن مقاومة الحوثي، الذي- كما جاء ببيانهما- هو السبب الأول في تدمير اليمن .

في سياق ذلك الامتعاض من التحالف والحكومة على حد سواء، خرج رئيس مجلس الشورى اليمني والنائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام ورئيس الوزراء الأسبق (أحمد عبيد بن دغر)، و نائب رئيس مجلس النواب (المؤيد للحكومة الشرعية) ونائب رئيس الوزراء الأسبق (عبد العزيز جباري) بدعوة لليمنيين للالتفاف حول مبادرة سياسية وطنية تهدف إلى تشكيل تحالف وطني من جميع أبناء اليمن ينقذ اليمن من مزيد من التشظي والدمار، ويحفظ الجمهورية والوحدة، ويسهم بإنهاء الحرب الدموية برعاية أممية ودعم مصري، وأن يستمد ذلك التحالف أهدافه من مبادئ وقيم ثورة 26 من سبتمبر 1962، ويرفض عودة الإمامة، ويضع مصلحة الوطن العليا فوق كل اعتبار (مبادرة بن دغر و جباري).

الإطار العسكري:

منذ بداية العام وجماعة انصار الله تكثف هجماتها على محافظة مارب، وفي 10 فبراير 2021 تمكنوا من السيطرة على معسكر كوفل في مديرية صرواح، توالت تقدماتهم واشتدت المعارك ضراوة بين الحوثيين والحومة الشرعية، و في شهر يونيو 2021 سيطر الحوثيون على عدة مناطق بين محافظتي مأرب والجوف، وفي يوليو أعلن الجيش اليمني عن بدء عملية عسكرية أطلق عليها اسم "النجم الثاقب" هدفت لتحرير محافظة البيضاء، وبعد تحقيق بعض الانتصارات أصيبت تلك القوات الحكومية بنكسة و تقهقرت لتسيطر جماعة أنصار الله على كامل محافظة البيضاء من خلال عملية عسكرية أطلقوا عليها اسم عملية "النصر المبين".

ظلت المعارك محتدمة على أطراف مارب وخاصة في مناطق المشجح والكسارة، وفي شهر سبتمبر 2021 تعمق الحوثيون في محافظة شبوة وسيطروا على مديريتي بيحان وعين وحريب بالكامل ومن ثم اتجهوا نحو مركز محافظة مارب من خلال تلك الثغرات، وفي اكتوبر أعلن الحوثيون أنهم

أكملوا سيطرتهم على ثلاث مديريات في محافظة شبوة: عسيلان، وبيحان، وعين، كما سيطروا على مديريات حريب والعبدية والجوبة التابعات لمحافظة مارب. واخيراً أعلنت جماعة أنصار الله مع نهاية العام 2021 أنها قد أكملت سيطرتها على محافظة الجوف.

انسحاب القوات المشتركة من الساحل الغربي

في شهر نوفمبر 2021 فوجئت الحكومة اليمنية والعديد من الأوساط السياسية والعسكرية اليمنية والأمم المتحدة أيضاً بانسحاب مفاجئ للقوات المشتركة التي كانت مرابطة على الساحل الغربي بقيادة العميد طارق صالح، لتعيد انتشارها بطريقة غير مفهومة للكثيرين لتعلن أنها حررت عدة منطقة حيس بالكامل وأجزاء من مديرية الجراحي، ثم توجهت إلى جبال مقبنة القريبة من الساحل التهامي وأعلنت عن تحرير عدة قرى. وفي نهاية عام 2021 أعلنت الوية العمالقة التابعة للقوات المشتركة تحركها نحو محافظة شبوة للمساهمة في تحرير مديريات محافظة شبوة التي سقطت بيد الحوثيين في سبتمبر الماضي، ولا يُعرف هل ستواصل تقدمها نحو مارب والبيضاء أم ستتوقف على حدود 1990.

استهداف السعودية

تتعرّض مناطق عدة في السعودية باستمرار لهجمات بصواريخ بالستية وطائرات مسيّرة مفخخة تُطلق من قبل جماعة أنصار الله من داخل اليمن باتجاه المطارات والمنشآت النفطية السعودية داخل العمق السعودي.

تكثيف الغارات الجوية على صنعاء

صعد التحالف العربي الذي تقوده السعودية غاراته الجوية في الآونة الأخيرة على العاصمة صنعاء وجبهات القتال المختلفة بعد أن كانت تلك الطلعات الجوية قد تقلصت إلى حد كبير خلال النصف الأول من العام 2021.

الإطار الاقتصادي:

بدأ العام 2021 بتدهور ملحوظ في سعر الريال اليمني حيث بلغ قيمة الدولار مقابل الريال 730 ليصل في نهاية العام إلى 1700 ريال، ويعتبر ذلك أدنى تدهور للريال على مدى تاريخه.

الإطار الإنساني:

ازداد الوضع الإنساني سوءًا في عام 2021، فتضاعفت أعداد النازحين ليصل إلى أعداد غير مسبوقة من النازحين ليتجاوز عددهم 4 ملايين نازح، حسب إحصائيات تقارير حكومية.، وأعداد الضحايا من المدنيين في ازدياد مستمر، و ما يقرب من 16 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فيما

لايزال خمسة ملايين على بعد خطوة واحدة من المجاعة في الوقت الذي يواجه ما يقرب من 400 ألف طفل خطر الموت الوشيك بسبب سوء التغذية، ما جعل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم في اليمن ديفيد جريسلي، في أكتوبر الماضي، يصف الوضع بالخطير ويحذر من تداعياته.

إذا أردنا أن نلخص الواقع اليمني خلال عام 2021، فيمكننا القول إن المبادرات السياسية لإنهاء الصراع قد خفتت وتضاءل احتمال نجاحها، والوساطات الإقليمية لتحريك عملية السلام تلاشى بريقها شيئاً فشيئاً ودخلت في طي النسيان، واتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي في موت سريري مراوحاً مكانه، فلم يُعلن عن فشله ولا مؤشرات على نجاحه. الحكومة المعترف بها دولياً تعيش أزمة داخلية وانقسامات داخل صفوفها تهدد وجودها وشرعيتها.

قناعة المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية– التي كانت ترى بأن جماعة أنصار الله الحوثية هي جزء أساسي من عملية بناء السلام إذا ما حصلت على الضمانات الكافية التي تجعلها شريكةً في يمن ما بعد الحرب– قد بدأت تقل. ويبدو أن استئناف الضربات الجوية على صنعاء ومدن اخرى ماهي إلا ترجمة لتلك التغيرات في المواقف، إذ أن السعودية تحررت قليلاً من الضغوط الدولية لاسيما وأن جماعة أنصار الله صعدت من هجماتها على محافظة مارب، ومن هجماتها الصاروخية على السعودية، إضافة إلى احتجازها لموظفي السفارة الأمريكية في صنعاء، الأمر الذي سهل للسعودية إعادة تكثيف الغارات الجوية وعلى أماكن حيوية وبتأييد دولي ضمني

لدى محافظة مارب محفزات كثيرة، وإذا سقطت بأيدي أنصار الله سيشكل ذلك مورداً مالياً ضخماً سيمكنهم من إطالة أمد الحرب. الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، أصبحوا جميعاً يحذرون من مغبة استمرار الحوثيين زحفهم نحو مدينة مارب، محذرين إن سقوطها – إن حدث – سيكون بمثابة كارثة إنسانية ونسفاً لأي عملية سلام قادمة.

التطورات الميدانية في الساحل الغربي وانسحاب القوات المشتركة بقيادة طارق صالح في 12 نوفمبر 2021 بدون علم الحكومة الشرعية يعطينا مؤشراً بأن العمليات والقرارات العسكرية الكبرى لا تتم بأوامر عن طريق الحكومة المعترف بها دولياً.

التطورات العسكرية التي تحدث في محافظة شبوة لها دلالات كثيرة أهمها أن الإنجازات العسكرية مرتبطة بتخلي الحكومة المعترف بها دولياً عن بعض مواقفها "المتشددة" تجاه بعض القضايا، التي لا تروق لجهات إقليمية أو دولية.

انهيار العملة المتسارع والدراماتيكي والاحتجاجات التي صاحبت ذلك تمكن التغلب عليهما نسبياً بفترة وجيزة، وعُزِيَ السبب المباشر إلى تغيير إدارة البنك المركزي، لكن ذلك لم يكن مقنعاً لكثير

من الناس الذين يرون بأن انهيار العملة مرتبط بقرارات إدارية وسياسية على الحكومة أن تتخذها لإرضاء جهات اقليمية.

وها هو العام 2021 يغادر غير مأسوف عليه، لكن يظل السؤال: كيف سيكون عام 2022؟ وهل يحمل معه تباشير ومؤشرات بأنه سيكون عاما للسلام والتوافق أم أن الأفق السياسي ما يزال مسدوداً ومن الصعب اختراقه؟ استنادا على هذه المعطيات التي تطرقنا إليها سلفاً، سيكون أمام المبعوث الأممي جملة من التحديات، لاسيما أنه يظل لكثير من اليمنيين وللمجتمع الدولي بمثابة المنقذ والأمل الذي يعقدون عليه الآمال لفك طلاسم هذا الوضع المعقد وإحداث اختراق في جدار الأزمة المتصلب ويفضي لإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام، فكيف سيفك تلك الطلاسم؟ ذلك ما سيعنى به المحور الثاني من هذه الورقة (الاستطلاع)

المحور الثاني: الاستطلاع

مساهمة من مركز يمن انفورميشن للدراسات والبحوث والإنتاج الإعلامي لتوفير رؤية موضوعية لصناع السلام والمهتمين بالشأن اليمني عن انطباعات اليمنين لدور الأمم المتحدة وتقييمهم لأداء المبعوثين الأمميين واقتراحاتهم لحلول عملية لإنهاء الحرب وبناء عملية السلام المستدام، قامت إدارة فرع إب بإجراء استقصاء آراء لعينة من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين والإعلاميين والمرأة والشباب من بعض المحافظات اليمنية تمحورت حول الأربعة الأسئلة التالية:

1. كيف تقيمون أو تقرأون نهج المبعوثين الأمميين السابقين في انهاء النزاع وصنع السلام؟
2. ماهي برأيكم الانهاج والآليات العملية المناسبة التي يمكن للأمم المتحدة ومبعوثها الجديد اتباعها بما يمكنه من تحقيق هدف إنهاء الحرب، وصنع عملية سلام مستدام؟
3. بما أن كل المبعوثين السابقين والجديد يؤكدون أن إنهاء الحرب في اليمن بيد اليمنين أنفسهم، وأن نجاح عملية السلام أو التسوية السياسية الشاملة تتطلب مشاركة شاملة (منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، المرأة، الشباب، القبائل): فما هي برأيكم الآلية العملية أو الواقعية لتحقيق مشاركة فعالة وممكنة التحقق في مفاوضات إنهاء الحرب وبناء عملية السلام؟
4. هل تتوقعون 2022 عام تحقيق السلام؟ لماذا؟

فيما يتصل بالإجابة عن السؤال الأول المتمحور حول تقييم نهج المبعوثين الأمميين السابقين في إنهاء النزاع وصنع السلام فقد تناوب أربعة مبعوثين أمميين على إدارة الملف اليمني بهدف إخراج اليمن إلى بر الأمان، و على الرغم من هذا الحضور الأممي المكثف فقد ازدادت الأوضاع الإنسانية والسياسية والعسكرية والاقتصادية تعقيداً مع تعيين كل مبعوثٍ جديد إلى اليمن، بل أصبحت الحالة الإنسانية في

اليمن هي الأسوأ على مستوى العالم ؛ إذ وصل التردي المعيشي والاقتصادي مرحلة الانهيار التام، و غدا الوضع العسكري أكثر ضراوة من أي وقت مضى، والواقع السياسي يزداد ضبابية وتعقيداً يوما بعد يوم. بشكل عام يمكننا القول: إن المبعوثين الأمميين- كما قال الدكتور نجيب عبده محسن من جامعة ذمار - لم يحققوا سوى القليل مما كان مأمولاً منهم من إنجازات سياسية وإنهاء الصراع اليمني، وتؤكد هذا آراء كل من تم استقصاؤهم بدون استثناء؛ إذ يذهبون إلى أن المبعوثين الأمميين لم يحققوا شيئاً يذكر، بيد أن بعضهم عزا جزءا من تلك الإخفاقات إلى طبيعة الصراع اليمني، كما سنلاحظ ذلك في السطور الآتية:

المبعوثون مجرد وسطاء

دأب المبعوثون الأمميون على وصف أنفسهم بأنهم مجرد وسطاء، تقتصر مهمتهم على حث الأطراف المتصارعة على الوصول إلى تسوية سلمية. ويرى البعض أن قناعات المبعوثين الأمميين بأنهم مجرد منسقين ووسطاء وأن لهم مهاماً محدودة تتمثل في التقريب بين وجهات نظر أطراف الصراع هي التي تقف خلف تعثرهم. بعبارة أخرى، إن حالف المبعوث الأممي النجاح، في حدود قناعاته، كان بها وإلّا فإن على الأمين العام استبداله بغيره للخوض في ذات النقاط، وهكذا يصبح تعيين المبعوثين الأمميين مهمة روتينية لا أكثر. يقول الدكتور عبد الرحمن بشر-أستاذ الاقتصاد بجامعة إب- "يتوقف دور المبعوث الأممي على الدور المناط بمنظمة الأمم المتحدة ذاتها في حل النزاعات المسلحة من خلال إرسال مبعوثين لتقصي الحقائق وتيسير إجراء المفاوضات مع طرح الآراء والمقترحات أو تقديم مبادرات غير ملزمة، ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الأمن المخول بإصدار قرارات ملزمة، ويتوقف تنفيذ القرارات على مدى الموقف الدولي المساند للمبعوث الأممي...إذن تغيير المبعوثين الأمميين هو إجراء وظيفي". في هذا السياق يرى نقيب الصحفيين اليمنيين السابق (عبد الباري طاهر) أن المبعوث الأممي يتلقى التعليمات من الأمين العام وتكون مهمته المتكررة استطلاع الآراء وما يستجد لديهم ويرفع بذلك للجهات المعنية. وبالمثل، يرى الصحفي في جريدة عدن الغد (عدنان حجر) أن "الأمم المتحدة تتعامل مع الملف اليمني على أنه مجرد إسقاط واجب". وفي هذا السياق يقول مدير الإعلام بوزارة الشباب والرياضة بعدن (شكري حسن): إن أدوار المبعوثين الأمميين متشابهة؛ فهم يعملون تحت مظلة الأمم المتحدة ويخضعون لتوجهاتها... ما يصنع الفارق بينهم هو كاريزما المبعوث الأممي وإلمامه بتعقيدات الصراع، ويرى أن المبعوث الجديد (هانس غرندبيرغ) يتمتع بهاتين الصفتين نظراً لخبرته الطويلة بوصفه سفيرا للاتحاد الأوربي لليمن. تشاركهم هذا الرأي مديرة الأنشطة الشبابية بمكتب الشباب والرياضة بمحافظة إب (شورى البعداني) التي قالت: ما هو ملاحظ حول دور الأمم المتحدة في الملف اليمني حتى هذه اللحظة يبدو بالعاجز في إحداث أي اختراق لصناعة سلام في اليمن حتى الآن، وهذا الأمر يرجع لعدة أسباب يُعزى بعضها إلى كون الأمم المتحدة منظمة عالمية تقدم نفسها بوصفها وسيطا محايدا، وليس لها تأثير كبير وقوي للتدخل في مثل هذه النزاعات...هدفها تكريس السلام في العالم

والتدخل في مناطق النزاع بوصفه وسيطا لتقريب وجهات النظر. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور علي العسلي- المسؤول الأكاديمي لنقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء والمحلل السياسي المقيم بالعاصمة الأردنية عمان- "المبعوثون هم ميسرون ويعكسون مصالح وتناقضات الدول الكبرى وتوافقاتهم وليس بأيديهم شيء جديد يقدمونه". ويرى نعمان الحذيفي- رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين ورئيس المجلس الوطني للأقليات في اليمن تحت التأسيس- أن نهج مبعوثي الأمم المتحدة لم يختلف أحدهم عن الآخر إذ إن كل أعمالهم تركزت على محاولة تقريب وجهات نظر أطراف الحرب، ولم يكن لديهما حلول أممية تقود كل الأطراف نحو تحقيق السلام في اليمن؛ ولهذا ظلت جهودهم بعيدة كل البعد عن تحقيق تطلعات الشعب اليمني بالأمن والاستقرار.

يظل السؤال المنطقي والمتداول عند الكثيرين - سواء في الشارع اليمني أم في الوسط السياسي والإعلامي والأكاديمي- هو: ما الجدوى من تغيير المبعوثين الأمميين بينما الأمم المتحدة تشاهد ما يحدث في اليمن وكأنه مباراة كرة قدم ليس لها نهاية، مكتفية فقط بتغيير المدربين- أي المبعوثين- وتَغُض الطرف عن أداء اللاعبين؟!

وهو ما يعني أن هذا الخطاب الأممي المتمركز حول مبدأ الوساطة أربك المشهد وخلط الأوراق وعوَّم المفاهيم. وهنا يتساءل آخرون: إذا كان المبعوثون الأمميون -كما يشبهون أنفسهم- نموراً بلا أنياب أو أسوداً مرسومة على الورق أو أشباحاً كرتونية فما الجدوى منهم؟! وما الجدوى من مجلس الأمن وقراراته إن لم ينفذها على أرض الواقع. وفي هذا السياق قرأت مقالاً في إحدى الصحف قبل مدة عن هذا الموضوع؛ حيث تساءل الكاتب: إذا كان دور مبعوث الأمم المتحدة هو مجرد وسيط؛ فألا يمكن أن يقوم بهذا الدور بنجاح -وربما أفضل- "شيخ قبلي من منطقة أرحب"؟!

وحتى نكون موضوعيين، علينا الاعتراف بأن ليس للمبعوثين الأمميين عصا سحرية لفرض الحلول والقرارات. يقول الدكتور عبد الرحمن بشر: "لم يكن ولن يكون بمقدورهم تغيير الواقع السياسي والعسكري في اليمن ما لم يكونوا مسنودين بإجراءات صارمة وحاسمة من مجلس الأمن"، وهنا مربط الفرس؛ فمصالح تلك الدول تتشابك وتتنازع؛ ما جعل الصراع اليمني يخضع لتقييم تلك الدول منفردةً بناءً على أجندتها السياسية ونظرتها الأيدولوجية، ومصالحها الاقتصادية والأمنية، ومن ثم أصبح مجلس الأمن منقسماً على نفسه في كثير من القضايا المتعلقة بالشأن اليمني.

عدم تقييم الأداء

يقول الصحفي عدنان حجر: إن أحد أسباب إخفاقات المبعوثين الأمميين هو عدم تقييم عملهم في أثناء فترة عملهم بوصفهم مبعوثين أو بعد مغادرتهم للعمل، لذلك لا يتم التحدث عن إخفاقاتهم إلا بعد مغادرتهم لمناصبهم.

عدم الحيادية

يرى الدكتور طارق المنصوب، رئيس جامعة إب، أن المبعوثين الأمميين يفتقرون إلى الحيادية فيما يخص الشأن اليمني؛ فغالباً ما ينحازون لطرفٍ ضد الطرف الآخر، وفقدان المهنية والحياد في إدارة الصراع، ربما لعوامل كثيرة؛ أبزرها الفكرة الراسخة والمسبقة لدى كل المبعوثين بوجود طرف (شرعي) وآخر انقلابي (غير شرعي)، وهذه هي الفكرة التي انطلق منها جميع الوسطاء الأمميين، مع أن دورهم يفترض أن يكون مبنياً على قاعدة قانونية بسيطة تقوم على عدم تمثيل الشعب اليمني، واحترام إرادته في اختيار من يمثله، وضرورة التعامل مع جميع الفرقاء على أنهم أطراف في صراع داخلي، وتمييزهم عن الطرف الخارجي، أي ممثلي دول "العدوان" في جميع جولات المفاوضات، بمعنى وضع مسارين للمفاوضات: مسار يمني – يمني، ومسار يمني – غير يمني، وتحديد نقاط مختلفة للتفاوض في كل مسار، حتى تسهل عملية التفاوض. وفي هذا السياق، يرى الدكتور صادق الشميري، نائب رئيس جامعة تعز: "من وجهة نظري بأن نهج المبعوثين الأمميين السابقين لم يكن قائما على إنهاء النزاع وصنع السلام في اليمن بقدر ما كان يتمحور حول إبطاء عملية السلام؛ وذلك من خلال الانحياز مع طرف بشكل واضح ضد طرف آخر من أطراف النزاع في كل مراحل التفاوض مع الأطراف، ويبرز ذلك من خلال التقارير التي كانوا يقدمونها إلى كل جلسة من جلسات مجلس الأمن التي تعقد حول اليمن، الأمر الذي ينجم عنه انتقادات يوجهها الطرف الآخر للمبعوث الأممي بالتحيز، بينما يتمادى الطرف المتساهل معه في إطالة أمد النزاع والحرب".

يرى بعض من تم استطلاع آرائهم أن المبعوثين الأمميين لا يتمتعون بالاستقلالية الكاملة؛ نتيجة لضغوط دول الإقليم، يقول د. طارق المنصوب: "تلقي المبعوث الأممي إملاءات خليجية تعرقله عن إدارة الصراع، وعدم امتلاكه الاستقلال والإرادة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. يقول دكتور أحمد المخلافي، أكاديمي في جامعة صنعاء، لم تكن للمبعوثين الأمميين خطط واضحة للحل في اليمن بل سعى كل منهم لإرضاء أطراف معينة، وعلى الأخص ما يلبي رغبات دول التحالف.

عدم وجود نفوذ دولي والضغط على طرف دون آخر

يعتقد بعض من تم استقصاء آرائهم أن عدم وجود نفوذ دولي قوي على جماعة أنصار الله الحوثية هو واحد من أهم عوامل تعثر المبعوثين الأمميين في اليمن؛ إذ إن بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام ممارسة الضغط على الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وعلى المملكة العربية السعودية، لكن ليس لديهم أي نفوذ فعلي على الحوثيين. تقول كريستين ديوان، الباحثة المقيمة في معهد دول الخليج العربية بواشنطن، إنها تعتقد أن المملكة العربية السعودية ترغب في عقد صفقة لإيجاد مخرج من حرب اليمن. وتضيف: "المشكلة بالضبط هي كيف يمكنك دفع الحوثيين إلى طاولة المفاوضات خاصة عندما يعتقدون أنهم في مسيرة انتصارات". ويبدو جليا عدم اكتراث جماعة أنصار الله الحوثية بالأمم المتحدة

ومبعوثيها من خلال رفض الوفد الحوثي الموجود في عمان حالياً اللقاء بالمبعوث الأممي مارتن غريفيث، معللاً ذلك بأنه "لا يحمل أي جديد. ويقول الدكتور عبد العزيز الوحش، أستاذ علم النفس بجامعة إب، "إن ممارسة الضغط على طرف واحد والفشل في ممارسة نفس الضغط على الطرف الآخر ينتج معادلة مختلة النتائج، وهكذا يبدأ التذمر من الطرف الآخر"، ويضيف: "حتى لو نجحت سياسة الضغط الأحادي فسيكون ذلك نجاحاً وقتياً، فلن يلبث الطرف المتذمر من التنصل عن أي اتفاق، ويصبح سلاماً وهمياً". في نفس السياق يرى د. جلال المذحجي أنه "في حال استمر المبعوثين الأمميين على نهج سياسة مراضاة أطراف الحرب وبدون محددات وأسس قانونية وأخلاقية، فلن يكتب له النجاح وستستمر معاناة اليمنيين لفترة طويلة".

مرونة سلبية

يعتقد البعض أن المبعوثين الأمميين مارسوا سياسة المهادنة إلى الحد الذي فقدوا القبول لدى أطراف الصراع، وهكذا أصبح المبعوثون الأمميون السابقون الثلاثة ضيوفاً غير مرحب بهم، لا من الحكومة المعترف بها دولياً ولا من جماعة أنصار الله الحوثية، ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة إلى تغييرهم بين فترة وأُخرى، وهذا يؤدي إلى إطالة أمد الحرب وتفاقم المشكلات والتحديات بشكل أكثر تعقيداً. يرى الدكتور مروان الطيار- أستاذ طرق التدريس بجامعة إب- أن الطريقة التي تعامل بها المبعوثون الأمميون السابقون في إنهاء النزاع وصنع السلام في اليمن اتسمت بالتساهل واللاجدية، ما جعل الأطراف المتصارعة تتمادى في استمراء الصراع وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية. وفي هذا السياق ترى المذيعة رحاب الأبيض من تعز بأن المبعوثين السابقين لم يقوموا بجهد كاف للضغط على أطراف الصراع، بل كانت محاولاتهم مجرد مناورات بحسب ما تقتضي مصلحة واشنطن ولندن وأبو ظبي والرياض. وترى المهندسة علياء عبد الحميد، ضابط المتابعة والتقييم في جمعية بناء الخيرية للتنمية الانسانية بمحافظة تعز، كل المباحثات التي تمت مع الأطراف كلها في ظل وجود المبعوثين السابقين تشير إلى أنه لا يوجد توجه حقيقي وإرادة فعلية للبدء في صنع السلام. وبالمثل ترى عفاف عطران- موجهة من إدارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية بمحافظة إب-أن المبعوثين يحاولون إرضاء جميع الأطراف، لكنهم في النهاية يخسرون الجميع.

مصالح شخصية

نظراً لعدد المبعوثين إلى اليمن الذين وصل عددهم إلى 4 خلال 10 سنوات بدون تحقيق إنجازات تذكر أفقد المجتمع اليمني وأطراف الصراع المحليين الثقة بالمنظمة الأممية؛ إذ أصبحوا ينظرون إليهم، كما

تقول شورى البعداني، بوصفهم في الأخير موظفين، لكنهم يتقاضون رواتب وامتيازات مالية ومعنوية ضخمة تجعل من استمرار الصراع يصب في مصلحتهم. يشاركها هذا الرأي الأستاذ خليل حامد، موجه تربوي ومثقف، إذ يقول: كل المبعوثين الأمميين تقريبا لا ينطلقون إلا من خلال مراعاة مصالحهم الشخصية والمادية والخروج من كل مهمة أممية بأكبر قدر من الفوائد الخاصة أو مصالح الدول العظمى المسيطرة على مجلس الأمن المتحكم الحصري بقرارات الأمم المتحدة. وبالمثل ترى عفاف عطران أن المبعوثين لما كانوا يرغبون في الاستمرار في وظائفهم الراقية فلا شك في أن همهم إطالة أمد الحرب.

احتكار المفاوضات

اختزل غريفيث وولد الشيخ المشاركة في مفاوضات السلام للصراع المتعدد الأوجه في طرفين فقط، هما: الحكومة المعترف بها دولياً وأنصار الله الحوثيين، متجاهلاً أطراف فاعلة محلية رئيسية أُخرى تتمتع بنفوذ وحكمة ودراية مثل أكاديميي الجامعات ومنظمات المجتمع المدني. يقول الدكتور المذحجي: "عدم اتباع النهج التشاركي بتوسيع المشاركة لكل الفئات والقوى ذات المصلحة في عملية إنهاء الحرب وبناء عملية السلام واقتصار المشاركة على الأطراف المتنازعة داخليا يعتبر من أكبر نقاط الضعف للمبعوثين الأمميين السابقين". وفي هذا السياق يقول مدير منظمة تمدين المهتمة بشؤون الشباب (حسين السهيلي): جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ وخلفه مارتن غريفث تقيدوا بالإطار الجامد الذي تنتهجه الأمم المتحدة والمتمحور حول تقاسم السلطة واحتكار المفاوضات بين طرفي الصراع كحل لإنهاء الصراع في اليمن، فقد تجاهلوا الأطراف الفاعلة المحلية الرئيسية الأخرى التي تتمتع بالنفوذ والشرعية". وتتفق معهم الناشطة المجتمعية مدينه عدلان، من محافظة حضرموت، بنفس الرأي.

طبيعة الصراع اليمني وتعقيداته

يرى الدكتور نبيل الشرجبي- أستاذ إدارة الأزمات بجامعة الحديدة والمحلل السياسي- أن الإخفاق قد لازم طريقة عمل المبعوثين الأمميين لليمن خلال فترة عملهم، لكنه عزى ذلك إلى طبيعة الصراع اليمني الذي يوصف بالصراع الممتد والذي يتطلب آليات وميكانزمات تختلف عن الآليات المتبعة، ما أدى إلى غياب مبادرات خلابة تتعامل مع طبيعة الصراع، وهنا يشير الشرجبي إلى أن المبعوثين الأمميين لم يكن لديهم الرؤية الكاملة للتعامل مع كل أبعاد ذلك الصراع. وفي هذا السياق، يرى د. طارق المنصوب أن سبب إخفاق المبعوثين الأمميين يرجع إلى "تواضع خبراتهم المتصلة بتاريخ المنطقة، وبأسباب الصراع الدائر في اليمن وتداخلاته -أعني تداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية وغيرها، الكامنة وراء الصراع الدائر في المنطقة واليمن على وجه الخصوص- وبخلفية التدخلات الخليجية (وبالذات تدخل "الشقيقة" السعودية) المستمرة فيه، ومن لا يمتلك القدرة على تشخيص أسباب الصراع وخلفيته التاريخية لا يمكنه أن يدير ملفاً بهذه الخطورة والحساسية". يشاركهما في هذا الرأي المذيع بقناة اليمن الفضائية (محمد منصور) الذي يرى أن بعضا من الإخفاق الأممي في اليمن يتعلق بطبيعة المشكلة

اليمنية وتعقيداتها وأبعادها الداخلية والخارجية التي تمتد أحيانا إلى الإقليم. وفي هذا السياق يرى حسين السهيلي أن جميع المبعوثين كانوا يركزون على تحقيق نجاحات سريعة مستهينين بالطبيعة المعقدة للصراع في اليمن. ويرى الدكتور علي العسلي أن المبعوثين الأمميين "اعتمدوا على نقل تجارب أخرى قد لا تتفع مع طبيعة المشكلات اليمنية وسلوك الأفراد فيها."

البعض لا يلقي باللوم على المبعوثين الأمميين أنفسهم، فهم بطبيعة الحال ليسوا ملمين تماماً بتعقيدات المشهد اليمني، وإنما على مستشاريهم الذين- كما يقول الدكتور عبد الملك منصور، أستاذ اللسانيات في جامعة إب- ليسوا على علاقة وطيدة بواقع الصراع اليمني، أو أنهم ينتمون فكرياً لجهات الصراع الرئيسة. ويتابع الدكتور عبد الملك منصور، " لجأ المبعوثون الأمميون إلى اختيار مستشارين ذوي رصيد سياسي كبير إلا أنهم ليسوا ملتصقين بالواقع على الأرض... لنقل يغلب عليهم الجانب التنظيري أكثر من فهمهم للتداخلات السياسية والعسكرية والقبلية للواقع اليمني"، ويضيف الدكتور عبد الملك "أن كثيراً من أولئك المستشارين يعيشون في الخارج ويتابعون أخبار اليمن من خلال القنوات التلفزيونية وهكذا أصبح حالهم حال مذيعي القنوات التلفزيونية، لا يعرفون عن اليمن أكثر مما يعرفه أولئك المذيعون".

الافتقار للمعلومة الصحيحة

تقول التربوية أميرة الحسام من محافظة إب: إن مبعوثي الأمم المتحدة يفتقرون إلى آليات تمكنهم من الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة من جهات مختلفة والتحقق منها والتأكد من صحتها ... ما يتم العمل به حالياً هو اعتمادهم على التقارير التي ترفع عبر أطراف النزاع أو عبر وسائل الإعلام.

عدم الشفافية

يعزو الدكتور نبيل الشرجبي جزءا من أسباب الفشل إلى الآلية التي تتبعها الأمم المتحدة في إدارة الصراعات والحروب وهي آلية متحفظة وتخضع لعمليات المؤامة بين أطراف الصراع والأطراف الثالثة التي تغذي أطراف الصراع. ويرى الصحفي عدنان حجر أن المبعوثين الأمميين لديهم ميل إلى الغموض والتكتُّم وعدم المصارحة بالحقائق التي توصلوا إليها... إن إحاطات المبعوثين لمجلس الأمن تتضمن صورًا من الضبابية، التي تعيق المندوبين عن معرفة الحقيقة كاملة، إذ يحرص المبعوثون على الظهور بمظهر المحايد بين الأطراف، فيجعل الخطأ مشتركًا، محاولًا التعمية بخلط الأوراق.

التدخلات الإقليمية

لقد أدى نشوب الصراع في اليمن إلى فتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الإقليمية بالشأن اليمني بشكل مباشر ولأهداف عدة تخدم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية. يقول الدكتور جلال

المذحجي- أستاذ علم الاجتماع بجامعة إب-"إن دول الإقليم قد دخلت الحرب كمساند في الظاهر ولها رغبات ومصالح في اليمن عجزت عن تحقيقها سابقًا، ورأت الوضع واستمرار الحرب بين اليمنيين فرصة لتحقيق تلك الأهداف"، ومن ثم عملت تلك الدول على إذكاء روح الفرقة بين أفراد المجتمع اليمني، فغَذت الصراع المذهبي والمناطقي، ودعمت كيانات خارج سلطة الشرعية التي جاءت عاصفة الحزم لإعادتها إلى العاصمة التي طُرِدَت منها، وظهرت كيانات محسوبة على هذه الدولة أو تلك في عدة مناطق يمنية، وخلقت كانتونات (مقاطعات) متناحرة داخل جسد الشرعية.

أدى ذلك التشجيع الأممي إلى توسيع الهوة بين اليمنيين، وأصبح جمعهم حول طاولة واحدة أمراً غاية في التعقيد، وإذا اجتمعوا فالثقة مفقودة بينهم، حول هذه النقطة، يقول البروفيسور سفيان المقرمي، أستاذ التاريخ في جامعة إب: "كانت مهمة المبعوث الأممي الأول جمال بن عمر أقرب إلى النجاح كون الحرب كانت لا تزال في النطاق المحلي والقرار بيد اليمنيين ولم تنتقل إلى المستوى الإقليمي"، وبعبارة أخرى، عندما أخذ الصراع بعداً إقليمياً في اليمن، أصبح أطراف الصراع المحليين متمردين على القرارات الأممية، وهكذا أصبح من الصعب أن ترضخ تلك الكيانات الحديثة التكوين والخارجية المنشأ والتمويل لأيّ حوار سلمي ما لم يكن متوافقاً مع مصالح الدول الإقليمية الراعية لها. وفي هذا السياق يقول الدكتور بشر: "لم يتطرق المبعوثون الأمميون السابقون للدور الإقليمي السلبي في الصراع، وبالتالي أصبحت تلك الدول بمثابة معاول هدم للمبادرات السياسية الأممية".

المصالح الدولية وغياب الدعم الدولي

إن أحد أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب عموماً، هو القضاء على تنظيم القاعدة عبر العالم، ومنه تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات مادية وعسكرية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح لهذا الغرض، لكن ذلك الدعم لم يحقق الهدف بالشكل المطلوب. وعندما وصل الحوثيون إلى السلطة، أعلنوا أن من أولوياتهم القضاء على الإرهاب المتمثل بتنظيم القاعدة في اليمن، وهكذا تطابقت المصالح بين حركة أنصار الله الحوثية وأمريكا والمجتمع الدولي، وأصبح القضاء على الإرهاب هدفاً مشتركاً بينهم، وهذا لا يعني أن يكون هدفا ممنهجاً بأي حال من الأحوال، لكن، نستطيع القول هنا: إن اهتمام الولايات المتحدة والغرب قد أصبح في التركيز على مكافحة الإرهاب ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أكثر من التركيز على تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية إلى إعادة السلطة الشرعية إلى اليمن وتجريد أنصار الله من أسلحتهم، وفقا للقرار الأممي 2216.

للمملكة المتحدة وفرنسا، وبالطبع أمريكا، مصالح اقتصادية أيضاً مع دول الإقليم تتمثل في استيراد النفط ومبيعات السلاح، حيث تعد هذه الدول العربية من أكثر مصدري النفط العربي إلى أوروبا وأمريكا، وأيضاً من أكثر المستهلكين للسلاح الغربي والأمريكي. روسيا والصين أيضاً لهم علاقاتهم

الخاصة سواءً مع دول الخليج أم مع إيران، ومصالحهم الاقتصادية، ونظرتهم السياسية للوضع اليمني قد تختلف وقد تتوافق مع بقية أعضاء المجلس.

باختصار، قد تتقاطع مصالح الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن مع قرارات ورؤية الأمم المتحدة للحل في اليمن لأسباب سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية.

في الحقيقة يرى بعضهم أن إصدار قرارات مجلس الأمن -ومنها القرار الأممي 2216- تتم من خلال عدسة المصالح السياسية والاقتصادية للدول الخمس دائمة العضوية. يقول الدكتور عبد الملك منصور، أستاذ اللسانيات بجامعة إب: "لو أن تلك الدول كانت حريصة على تنفيذ بنود القرار لعملت، لكنها تركته يتآكل شيئا فشيئاً حتى أصبح مطلبُ تجاوزه وإصدار قرار بديل عنه هدفاً لتلك الدول".

وفي هذا السياق، يقول الدكتور جميل عبيد- أستاذ العلوم الطبية في جامعة إب- "إن الأمر لا يستقيم بأن تكون تاجر سلاح وصانع سلام في نفس الوقت، وهذا ما هو عليه الحال في الصراع الدائر في اليمن؛ فالدول المستفيدة من بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لن يكون بمصلحتها توقيف الحرب وصناعة السلام".

ويرى الدكتور منصور الحيدري-أستاذ الإدارة العامة بجامعة إب- "أن الحرب الجارية في اليمن تخضع لنظرة اللاعبين الإقليميين والدوليين الأقوياء، وقد يكون استمرارها في مصلحتهم أو في مصلحة بعضهم". ومن هنا يبدو دور الأمم المتحدة ضعيفا، بل يبدو فعلاً أن مبعوثيها يطيرون بلا أجنحة، فيتساقطون الواحد تلو الآخر؛ وعليه إذا لم يسند المبعوث الأممي بإرادة دولية وتنفيذ القرارات الأممية الصادرة من مجلس الأمن سيظل كمن يطارد السراب.

وعليه، تبدو الحرب في اليمن والوضع الإنساني الكارثي الناتج عنها قضيةً هامشية لدول الإقليم والمجتمع الدولي، وحلها يعتمد على مصالحهم؛ الأمر الذي يعفي المبعوثين الأمميين قليلاً من المسؤولية. وفي هذا السياق يقول الدكتور جميل عبيد " إن نجاح وفشل المبعوث الأممي إلى مناطق الصراع يرتبط بشكل اساسي بمصالح الدول العظمى ... وبناءً على ذلك يظل هامش المناورة للمبعوث الأممي بسيطاً خارج هدف إيقاف الحرب وتحقيق تسوية، ويبقى أمام أي مبعوث أممي العمل على الملفات المحلية المتعلقة بالتخفيف من معاناة الناس وتحسين ظروف حياتهم ولو بالحد الأدنى لتحقيق إنجاز خارج مصالح هذه الدول والاعتماد على المستشارين المحليين لفهم المشاكل المحلية وسبل تفكيكها وحلها".

التركيز على الناحية الإنسانية

وصل الوضع الإنساني إلى مرحلة لا يتصورها العقل، وأصبحت اليمن على حافة مجاعة شاملة، ولا يمكن للأمم المتحدة التغاضي عن هذا الخطر القادم، لذلك ركزت معظم جهدها على هذا الهدف، ومع أن

هذا يحسب لها وتشكر عليه، فإن المساعدات الإنسانية ستكون بدون جدوى إذا استمرت الحرب. في هذا السياق يقول الدكتور عبد الرحمن بشر: " يجب أن تكون الأولوية هي تحقيق وقف شامل لإطلاق النار لتمكين كل من إيصال المساعدة الإنسانية الحيوية ودفع محادثات السلام في بيئة أكثر ملاءمة... لن تصل المساعدات الخارجية للمدنيين في اليمن طالما استمرت الحرب.

وبعد أن ناقشنا ردود من تم استقصاء آرائهم حول أسباب تعثر المبعوثين الأمميين، ننتقل إلى السؤال الدائر حول الآليات العملية المناسبة التي يمكن للأمم المتحدة ومبعوثها الجديد اتباعها لتحقيق هدف إنهاء الحرب، وصنع عملية سلام مستدام؟ وكانت آراء المستطلعين على النحو الآتي:

تدرج الحلول

يرى الدكتور نبيل الشرجبي أنه يجب أولاً فهم طبيعة الصراع في اليمن والذي يعني أولاً أن الحل في اليمن ليس قانونيا بمعني تغيير قرار أو إضافة قرار جديد، و إنما الآليات الجديدة التي يجب أن تكون هي إيجاد مبادرات لتثبيط الصراع بين الأطراف، وهنا يمكن القيام بالكثير من المبادرات لما يمكن أن نطلق عليه بالطريق الثالث، وهي مبادرات شعبية رسمية، أو أيا كانت، ثم الاستجابة لبعض مطالب وشروط الأطراف الثالثة التي تدعم أطراف الصراع، ثم دراسة سلوكيات وتصرفات تلك الأطراف الداعمة والعمل من خلالها لتحقيق بعض الاختراقات. والسؤال المهم: "هل سوف تتمكن الأمم المتحدة من القيام بأعمال ومبادرات شبيهة أو تحاكي انتصارات منتخب الناشئين لكرة القدم بين طرفي الصراع لتكون بداية نواة لتثبيط الصراع ثم الانتقال للمرحلة الثانية لتخفيف من الصراع في مناطق معينة ثم الانتقال لمرحلة تقديم المقترحات وتقديم التنازلات بين الأطراف بوصف ذلك بادرة حسن نوايا، ثم البناء على كل ذلك لطرح مبادرة تتفق عليها الأطراف". تطرقت إشراق يحيى إبراهيم لذات النقطة؛ إذ ترى أن الحل لا يمكن أن يكون إلا متدرجا، فيبدأ المبعوث الأممي بالعمل على تنفيذ البنود الخاصة بالمجتمع المدني وأهمها: منع القصف واستهداف المدنيين والمنشآت العامة ومراكز التجمعات ورفع الحصار والسماح بدخول المشتقات النفطية والمواد الغذائية والأدوية وغيرها وفتح المطار والاهتمام بمتابعة موضوع إعادة البنك وصرف مرتبات الموظفين وتعزيز كل ما يرفع المستوى الاقتصادي والمعيشي لليمنيين.

توقيف الإقليم عن دعم أطراف الصراع

يرى الدكتور مروان الطيار أن على الأمم المتحدة الضغط باتجاه إيقاف الدعم الإقليمي الذي يغذي الصراع في اليمن والعمل على تفعيل دور الإقليم بأن يكون جزءا من السلام في اليمن لا أن يكون طرفا فيه. وهنا ترى إشراق يحيى إبراهيم- وهي نائبة رئيسة شعبة التعليم بمكتب التربية والتعليم بمحافظة صنعاء- "يجب على المبعوث الأممي رفع الوصاية الخارجية والاستعمار المبطن الذي تسعى إليه

السعودية والإمارات". وترى إيمان الشجاع -مسؤولة التدريب وتمكين المرأة في محافظة إب- أن على المبعوث الأممي مراعاة عدم تدخل القوى الخارجية في تأجيج الصراع.

وهكذا تمحورت معظم الردود حول هذا الإطار، إذ تتفق أغلبها على أن التدخلات الإقليمية هي المتسبب الأول بإطالة أمد الحرب، وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي- إن أرادا سلاماً- إيقاف تلك الدول من العبث بجغرافيا اليمن وسيادتها ووحدتها.

شمولية المشاركة

إشراك الأطراف اليمنية الفاعلة الأخرى في مفاوضات المسار الأول (مسار إنهاء الحرب) مثل منظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة والمجلس الانتقالي والقوات التي يقودها طارق صالح ومجلس تهامة الوطني. تقول الناشطة المجتمعية (مدينة) من محافظة حضرموت، يجب على المبعوث الأممي الجلوس المتكرر مع جميع الأطراف؛ فالنزاع لن يقتصر على طرفي أنصار الله والشرعية؛ وإنما هناك أطراف للنزاع أخرى، من أبرزها القضية الجنوبية وأيضا إشراك جميع فئات المجتمع في وضع الحلول والمشاركة في تنفيذها وبالأخص المرأة والشباب؛ حيث إن هاتين الفئتين أكثر تضررا من الحرب والشباب هم وقودها، وإشراك الأحزاب السياسية التي ليس لها يد في النزاع بشكل مكثف؛ لأنها الاطراف السياسية الوحيدة التي لا تملك مصلحة في إطالة أمد الحرب. أما د نجيب محسن فيرى توسيع الحراك السياسي ليشمل اليمنين المقيمين في الخارج؛ حيث سيكون لهم إسهامات في تحريك المياه الراكدة عالمياً وإيصال مطالب الداخل إلى مؤسسات صنع القرار العالمية.

تحسين الاقتصاد

يرى حسين السهيلي أن وضع الملف الاقتصادي على رأس أولويات عمل المبعوث الأممي إلى اليمن بما في ذلك إعادة القيمة للريال اليمني وإنهاء انقسام البنك المركزي وتوحيد الأوعية الإيرادية وإعادة تصدير النفط والغاز اليمني.

تطبيق القرارات لأممية

يقول الدكتور صادق الشميري: "للأسف الشديد الأمم المتحدة والمبعوث الذي يمثلها مجرد آليات تعمل لصالح الدول العظمى، ولو أرادت تلك الدول إنهاء النزاع والحرب في اليمن لفعلت ذلك منذ سنوات، فنحن نعرف أن اليمن وضعت تحت البند السابع من خلال القرار (2216)؛ وعليه فما على الدول الخمس في مجلس الأمن إلا أن تنفذ ذلك القرار، فهو يتضمن آليات إنهاء الحرب في اليمن، وبعد ذلك يمكن لليمنيين أن يصنعوا السلام المستدام من خلال الحوار بين كافة الأطراف بعيدا عن الأطراف التي تذكي عوامل النزاع.

ممارسة الضغوط وعقوبات على الأطراف المعرقلة

يرى المذيع التلفزيوني (محمد منصور) اتخاذ عقوبات بحق الأطراف والشخصيات التي تنتهك حقوق الإنسان وترتكب الجرائم بحق المدنيين وتعرقل مفاوضات السلام، وإعلان ذلك في إحاطة المبعوث الأممي الدورية. تتفق مع هذا الرأي ذكرى عبد الله محمد اليافعي-تربوية في مجال محو الأمية بمحافظة إب-حيث تقول: إنه يجب وضع عقوبات صارمة وقاسية بحق معرقلي بناء السلام. وبالمثل، يقول شكري حسن: "لعل أهم آلية يمكن القيام بها هي ممارسة ضغوط أكثر على طرفي النزاع من قبل المجتمع الدولي خصوصا الدول الخمس كاملة العضوية في مجلس الأمن والرباعية الدولية لإيقاف نزيف الدم ووضع حد للمأساة الإنسانية التي تُعد الأسوأ في التاريخ اليمني". ويرى نعمان الحذيفي أن أبرز الآليات هي: "استخدام القوة الأممية ضد الطرف المعرقل لعملية السلام وفق نهج توافقي يلبي طموحات ومصالح كافة الأطراف وبما يتوافق مع روح المرجعيات الثلاث التي تمثل أساس حل مشكلة إنهاء الحرب."

حوار يمني-يمني

ترى المهندسة علياء عبد الحميد أن عملية إنهاء الحرب وصنع السلام في اليمن تعتمد بالدرجة الأولى على اليمنيين أنفسهم بمختلف أطيافهم و مكوناتهم السياسية و المناطقية، حيث إن التفاف الجميع حول قضية إنهاء الحرب العبثية و البدء بصنع السلام لن يتم إلا بالإدراك الحقيقي من جميع الأطراف لأن صنع سلام مستدام لن يتم أبدا في ظل وجود هذا الاختلاف و التناحر ، و لن يكون للمبعوثين الأمميين أي دور في إيجاد حل ما دامت جميع الأطراف غير مدركة أنها المسبب الأول و الأخير لما يحدث من نزاعات ، و إن التفافهم جميعا حول طاولة واحدة للاتفاق هو المخرج الوحيد لإنهاء الحرب و صنع السلام. في حين لن تجدي المفاوضات والوساطات في صنع السلام، ولن تنتهي الحروب والنزاعات في ظل وجود هذه الفرقة والعصبية والمناطقية.

توسيع الرباعية

يرى الدكتور أحمد المخلافي توسيع دائرة الرباعية لتضم تركيا وقطر وإيران، وبهذا إذا اتفقت تلك الدول مع السعودية والإمارات وأمريكا وبريطانيا ستنتهي الحرب من تلقاء نفسها.

التوعية الإعلامية نحو التعايش المجتمعي

يقول المذيع التلفزيوني (محمد منصور) :كما أسلفت سابقا، الصراع في اليمن لم يعد على المستوى اليمني بل تجاوز ذلك إلى المستوى الإقليمي والدولي أيضا، وعلى الرغم من هذا فما زلت أعتقد أن إنهاء

الصراع هو بأيدينا نحن اليمنيين، وهذا يتطلب توافر الإرادة الحقيقية لدى كل القوى اليمنية لصنع السلام في اليمن، وهذا لن يحدث ما دامت هناك أطراف إقليمية ودولية تغذي هذا الصراع، ولتحقيق ذلك لابد أن تعمل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على خلق وعي لدى أبناء الوطن وتحديدا في أوساط النساء و الشباب و القبائل بأهمية إنهاء الصراع وخلق السلام في اليمن حتى تكون هذه الشرائح أداة داعمة لإنهاء الصراع وخلق فرص للسلام . ولعلى الآلية المثلي في ذلك أن يكون السير من أسفل الهرم وباتجاه رأس الهرم، بمعنى أن تبدأ عملية التوعية على مستوى العُزل والمديريات، ومن ثم المحافظات والوطن ككل. وبهذا السياق، ترى إشراق يحيى أن الخروج من هذا النفق لن يأتي إلا بتوحيد الصف وتقوية النسيج الاجتماعي والعمل على لم الشمل ونشر الوعي بين جميع أفراد المجتمع اليمني بأن لا خلاص من الحرب إلا بالاتحاد وبتكاتف الجميع والعمل يدا بيد وتقبل كل للآخر والإيمان بأحقيته في هذا الوطن الذي هو ملك للجميع ويتسع للجميع حتى وإن اختلفت الرؤى المهم أن يكون الهدف واحدا وهو حرية اليمن واستقلاله وبنائه.

بما أن كل المبعوثين سواء كانوا السابقين أم الجديد يؤكدون أن إنهاء الحرب في اليمن بيد اليمنين أنفسهم، وأن نجاح عملية السلام أو التسوية السياسية الشاملة تتطلب مشاركة شاملة (منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، المرأة، الشباب، القبائل)، وهنا يأتي السؤال الثالث حول رأي المستطلعين **عن الآلية العملية/ الواقعية لتحقيق مشاركة فعالة وممكنة التحقق في مفاوضات إنهاء الحرب وبناء عملية السلام؟** فكان هناك انقسام حول صيغة هذا السؤال من ناحية المبدأ؛ إذ يرى البعض أن المشاركة المجتمعية لأجل إنهاء الحرب هو تصور غير واقعي فليس بمقدور هذا النهج إحداث ثغرة في جدار إنهاء الحرب؛ إذ سيصبح دور المشاركين شبيهاً بدور المبعوثين الأمميين وهو التوسط بين أطراف الصراع للقبول برؤى وحلول.

معارضي المشاركة الشاملة

يقول الدكتور نبيل الشرجبي هذه واحدة من أكبر المغالطات في موضوع الصراع في اليمن، وهذا الطرح لا يخرج عن وجود بعض المصالح لأطراف في الصراع او في الأمم المتحدة للاستفادة القصوى من الإمكانات المادية المتوافرة لهذا الملف. ولما كان الصراع في اليمن من نوع الصراعات الممتدة فهو لن يحسم إلا من خلال العمل العسكري أو العمل السياسي الدولي. يتفق مع هذا الطرح الدكتور علي العسلي، الذي قال: "أرى أن يترك المبعوثون كل الفعاليات المدنية المسالمة، فهؤلاء لا يصنعون سلام على الأرض، هؤلاء يستطيعون صناعة أفكار ورؤى لصياغة السلام، لكن لا يمكن تطبيقها واقعا إلا إذا جمعت الأطراف المتحاربة حصرا على طاولة للتفاوض تحت إشراف المبعوث الأممي وعرض الأفكار عليهم والتوافق على ما يمكن تطبيقه منها، عندها قد تقتنع الأطراف المتحاربة وتصنع سلاما شاملا ومستداما. وبالمثل يتفق معهم الدكتور المخلافي في رأيه أن:" دور المنظمات السياسية ومنظمات

المجتمع يأتي لاحقا لأجل صناعة السلام أما الآن فسيكون بمثابة تضييع للوقت والجهد". يتوافق هذا مع رأي ممثل المهمشين (نعمان الحذيفي)، الذي قال: "بالرغم من أن مشاركة كل القوي المذكورة مهمة في صناعة السلام إلا أني أعتقد أن إمكانية الحل السياسي لإنها الحرب لم يعد شاناً وطنياً مرهوناً برغبات طرفي الصراع الشرعية وجماعة أنصار الله الحوثية بقدر ما أصبح قرار إنهاء الحرب بيد الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لطرفي الصراع في الداخل." ويصب رأي الدكتور صادق الشميري في الاتجاه، نفسه؛ إذ قال: "من وجهة نظري أن الحرب في اليمن لا يمكن أن تنتهي بالحوار، بل لابد من أن يفرض أحد الطرفين قوته على الآخر لإجباره على خيار السلام، وفي حال أن الطرف المنتصر يؤمن بالديمقراطية والحوار فإنه قادر على إشراك الجميع في حوار ينجم عنه سلام دائم".

مؤيدو المشاركة الشاملة

بالنسبة لمؤيدي المشاركة الشاملة، فيرون أنها من أهم الاستراتيجيات الفعالة لإنهاء الحرب وبناء عملية السلام، فيقترح حسين السهيلي على المبعوث الأممي أن يسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يحدد حصة كل مكون في مفاوضات المسار الأول بشأن وقف الحرب وبناء السلام وإعادة الإعمار. وفي هذا الصدد تقول المهندسة (رحاب): على الأحزاب أولا أن تتفق فيما بينها مع منظمات المجتمع المدني والشباب والقبائل والمرأة بالقبول بالآخر للوصول إلى صيغة تجعل جميع الأطراف راضية دون تدخل خارجي ومحاوله وضع حلول ترضي جميع الأطراف وذلك من خلال عمل حوار داخلي وأخذ موافقه من جميع الاطراف التي تم ذكرها على جميع بنود الاتفاقية، بعدها يتم عمل حوار علني يحضره المبعوث الأممي ويشترط أن يكون لدى جميع الأطراف الرغبة الحقيقية في إصلاح الأوضاع الراهنة ويكون ذلك باختيار أشخاص مناسبين لبناء عمليه السلام. ويرى شكري حسين " في حالتنا اليمنية المعقدة من المهم مشاركة جميع الأطراف في أي مفاوضات وعدم إغفال أطراف أخرى باتت مع مرور الأيام قوة على الأرض لا يمكن تجاهلها كالمجلس الانتقالي مثلا، ثم إن مشاركة كل أطياف المجتمع (الأحزاب السياسية، المرأة، الشباب، القبائل)، باتت ضرورة حتمية، مع أن ما يجري على الأرض حاليًا لا ينبئ عن انفراجه في الأزمة عبر حل سياسي على الرغم من الجهود المبذولة منذ 7 سنوات. وفي السياق نفسه، يرى عدنان حجر الحل في: توسيع العملية السياسية بإشراك منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية والجماعات والسلطات المحلية في الحوارات والمداولات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لإيقاف الحرب وإرساء السلام في اليمن. وهذا الأمر يتطلب في كل تلك المجموعات المطلوب إشراكها في العملية السياسية الأممية والدولية أن تنصهر مؤقتا في تجمع واحد تحت يافطة السلام وتشكيل هيئة موحدة للتواصل مع ممثلي ومندوبي الأمم المتحدة وكذا مع الأمين العام للأمم المتحدة للمطالبة بإقرار هذا التجمع رسميا في الملف اليمني والعملية السياسية ولو بصفة مراقب ومساعد لتحقيق السلام. وأن يكون التجمع محايدا وواضحا في أطروحاته وإسهاماته وأن يكون التجمع على تواصل مستمر مع المبعوث الأممي وأن تتعاون معه وتنير له الطريق لمساعدته في تسهيل مهمته..

وعلى أن يعتمد المبعوث الأممي بما يطرحه التجمع من أفكار ورؤى وتصورات بالحوار والنقاش.. وأن يعد التجمع خطة نشاط محلية وعربية ودولية وأن يفعل خطته نظريا وعمليا وألا يرضخ لأي ضغوط من قبل أي طرف من الأطراف المتحاربة أو المشاركة في الحرب مع هذا الطرف أو ذاك.

إحياء مجلس النواب

ترى شورى البعداني أن تأسيس المشاركة الشاملة سيأخذ وقتا كبيرا من إعداد واقتراح المشاركين والمكان، ومن ثم تقترح بأن يقوم المبعوث الأممي بإعادة إحياء مجلس النواب والعمل على جمعه في مدينة المهرة؛ إذ إنها لم تتأثر كثيراً بالصراع لا عسكريا ولا سياسيا ولا فكريا ولا مذهبيا، وبهذا سيكون المجلس ممثلاً لأبناء الشعب جميعهم، وبالإمكان تجميعه بأقرب وقت.

الشفافية

ترى الناشطة إيمان الشجاع أن على المبعوث الأممي رعاية حوار يتسم بقواعد وقوانين يلتزم بها الجميع والاهتمام بمبدأ ضرورة إرساء السلام في جميع الأراضي اليمنية، لكن يجب أن تسوده الشفافية وذلك من خلال التوضيح للرأي العام عن سير الحوار والمفاوضات حتى يتضح للشعب الفئة التي لا تريد السلام. وترى أميرة الحسام الرأي نفسه "عرض كل ما ورد في عملية السِّلم والصلح وإنهاء الحرب عبر وسائل الإعلام بشفافية وواقعية".

وأخيراً ننتقل إلى السؤال الرابع حول توقعات المستطلعين عن إمكانية أن يكون العام 2022عام تحقيق السلام في اليمن؟

للأسف لم يتوقع سوى القليل جداً من الذين تم استقصاء آرائهم أن يكون 2022 نهاية للحرب، وترجع هذه النظرة التشاؤمية إلى تعقيد الصراع سياسيا وعسكرياً كما أسلفنا في الجزء الأول من هذا التحليل، لكن الغالبية العظمى ممن تم استقصاء آرائهم ترجع تشاؤمها إلى التدخل الإقليمي الذي يرى بأن إنهاء الحرب لم يحن موعده بعد، وأن تلك الدول الإقليمية مازالت في مرحلة تثبيت أنصارها على التراب اليمني عن طريق إمدادهم بالمال والسلاح. وفضلا عن المبرر السابق؛ يمكننا الإشارة إلى سببين رئيسين أديا إلى ضعف أداء المبعوثين السابقين، يتمثلان باتباعهم مسارين فقط لإيقاف الحرب:

- **المسار الأول:** حصر المفاوضات بين طرفي الصراع (الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله الحوثية) مستندين في ذلك على نصوص قرار مجلس الأمن 2216، باقتصار المفاوضات على إطار تفاوضي ثنائي، معللين محاولة تغيير نهج الأمم المتحدة بإشراك عدد أكبر أو توسيع المشاركة يزيد من تعقيد المشكلة، غير أن هذا النهج أثبت فشله ولم يحقق أي اختراق لإيقاف الحرب.

• **المسار الثاني:** إشراك منظمات المجتمع المدني والأحزاب، بينما اقتصر هذا التوجه على المشاورات مع بعض ممثلات التجمعات النسوية دون إعطائهم أي دور ولم يطلب منهم تقديم مبادرات يمكن اعتمادها في المفاوضات في المسار الأول (طرفي الصراع) ناهيك عن عدم وجود رؤية واضحة بالانتقال من مشاركة المشاورات إلى مشاركة التفاوض، فضلا عن قضاء وقت طويل في مسار القوى الإقليمية الداعمة للحرب دون تحقيق أي نتائج يعول عليها.

والمتأمل في تجربة العمل بهذين المسارين يجد نوعا من عدم الوضوح والصراحة بما يتم طرحه من مبادرات أو مقاربات؛ أي عدم الشفافية فيما يتم التوصل إليه من نتائج في المفاوضات أو حتى فيما تم من المشاورات التي تمت مع المجموعات النسائية والأحزاب.

ووفقاً لما شهده العام 2021 من أحداث واعتمل فيه من حراك وفي ضوء الوعي بطبيعة الصراع اليمني المتشعب والمتشابك، واستنادا على استطلاعات الرأي التي قمنا بها، يمكن استنتاج عديد من العقبات التي لامحالة أنها ستواجه المبعوث الأممي:

عقبات إنهاء الحرب وبناء عملية السلام المستدام

تتضمن نوعين من العقبات: عقبات إقليمية وأخرى داخلية.

عقبات إنهاء الحرب (ذات المرجع الإقليمي)

تتجلى تحديدا في عقبات السعودية والإمارات؛ أما عقبات السعودية فتتمثل في ذرائعها للتدخل في الحرب على اليمن؛ فهي تستهدف، كما صرحت مراراً، من حربها مع الحوثيين؛ منع إيران من إنشاء جماعة شبيهة بحزب الله في اليمن، إذ إن وجود مثل تلك الجماعة يمثل تهديدًا لأمنها القومي ومن ثم تشترط لإيقاف الحرب أن يعلن الحوثيون صراحةً قطع علاقاتهم مع طهران إلى جانب مطالب أخرى امتثالا لقرار 2216 والمبادرة الخليجية. وعليه فلن تكون السعودية مساندة لقرار أممي ينهي الحرب قبل أن تضعف الحركة الحوثية في اليمن أو تقبل بتلك الشروط، ولأن الحوثيين، بالتأكيد، لن يقبلوا بهذه المطالب، فسيستمر الصراع.

أما الإمارات العربية المتحدة ، التي سحبت قواتها المقاتلة في عام 2019، فتظل لاعباً قوياً في المشهد اليمني، ومن ثم فهي تشكل عقبة أمام إنهاء الحرب لا تقل شأنا عن حجم خطر العقبة السعودية وتعقيدها؛ ومكمن ذلك يتمحور في موقفها من حزب الإصلاح الذي ترى أنه والإخوان المسلمين وجهان لعملة واحدة و ربما- من وجهة نظرها- لا يقل خطراً عن الحوثيين، و سعيًا لإضعاف قوة الإصلاح، قامت بتشكيل تحالفات مع بعض من المكونات العسكرية اليمنية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي و المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح اللذين رأت فيهما شريكين على المستوى الفكري والسياسي.

وبالتالي، فإن أي اتفاق سلام قد يؤدي إلى تمكين حزب الإصلاح، فمن المرجح ألا تدعمه الإمارات العربية المتحدة، وبمقابل صعوبة استبعاد حزب الإصلاح من معادلة السلام؛ بحكم ما يمثله في الواقع الجماهيري ودوره في العملية السياسية؛ فإن ثمة مستحيلا آخر يحول دون إنهاء الحرب ومن ثم استمرار الصراع.

عقبات بناء السلام المستدام (عقبات تشظي الداخل اليمني)

لا يمكن اختزال الصراع اليمني في عوامل سياسية واقتصادية وإقليمية فقط، وإذا أردنا أن نبحث عن سلام مستدام علينا أن نفكر بعوامل أشد تأثيراً ولعل أهم معضلة أما بناء السلام في هذا السياق تتعلق بالفكر الذي يمثل أساس التنمية والسلم المجتمعي؛ فلا يمكن لأحد يتابع ما أفرزته الحرب في الداخل اليمني في العقل اليمن من تشوهات ومظاهر تفكيك أن ينكر ما أسهم به الإعلام ومؤسسات دينية وثقافية أُخرى وعلى نحو فعال في إعادة إنتاج أفكار مذهبية ونزعات إيديولوجية و انفصالية متناغمة مع أطراف الصراع، وهكذا انتهى العام 2021 والمجتمع اليمني يشهد تمزقا مذهبياً وسياسياً ووطنياً، فضلا عن حجم ما انغرس في نفسيته جراء ذلك من زعزعة الثقة بثوابته الوطنية و بمبادئه الجمهورية والوحدوية، ومن ثم يشكل افتقار الداخل إلى رؤية وطنية واحدة عقبة كأداء أمام إنهاء الحرب ولعل هذا الوضع يمثل التحدي الأكبر لبناء عملية السلام المستدام.

عقبات أمام عملية بناء السلام

بناءً على إحاطات المبعوث الأممي الجديد هانس غرندبرغ فقد تبين نهجه الذي سيتبعه في مشاورات عملية التسوية السياسية الشاملة مع أصحاب المصلحة وهو عدم البحث عن حلول جزئية؛ إذ إن تلك الاستراتيجية أثبتت فشلها، ولذلك سيستمر بالترتيب لإيجاد طريقة عملية لجمع كل أطياف المجتمع اليمني في مفاوضات شاملة تهدف لإنهاء الحرب وتحقيق السلام المستدام. بمعنى، لن ينظر للحل إلا من خلال عملية سياسية مكتملة تنهي الحرب وتضمن عدم نشوبها مرة أخرى، لكن هذا النهج قد يخلق عقبات كبيرة تعيق تحقيق أي تقدم لبناء عملية سلام مستدام، ومن هذه العقبات أو الاحتمالات التي يمكن أن تواجهه في العام 2022:

1. عدم توقف الحرب نتيجة عدم التوصل إلى أية ضغوط فعلية لإيقاف هجوم الحوثيين على مأرب؛ ومن ثم سيؤدي استيلاؤهم عليها إلى اختلال التوازن على الأرض وهو ما سينسف كل الخطوات التي تمت أو ستتم خلال العام 2022م.

2. تقوية نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي وسيطرته على كامل المحافظات الجنوبية سيخلق واقعاً جديداً وسيكون ذلك بمثابة رصاصة الرحمة على ما تبقى من اتفاق الرياض، وسيرفض الانتقالي أي اتفاقية تسوية شاملة ما لم تضمن له مطلب الانفصال، وهو ما يتعارض مع توجهات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فيما يخص وحدة اليمن وسيادته.

3. اتساع هوة التباينات والتناقضات بين الأطراف الداعمة للشرعية، وعدم الوصول إلى اتفاقات بينية على مبادرة موحدة لعملية إيقاف الحرب وبناء السلام أو التسوية السياسية الشاملة سيشكل عائقا آخر أمام جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الجديد.

4. عائق الزمن ؛ إذ إن البحث عن آليات تشكيل المسار الثاني و الترتيب لإشراك منظمات المجتمع المدني والأحزاب والشباب والمرأة والقبائل والمهمشين في مشاركة الحل النهائي يقتضي وقتاً طويلاً، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تلك الترتيبات تتم متزامنةً مع استمرار الحرب، فلن يتوصل المبعوث الأممي إلى تشكيل مكونات المسار الثاني إلا بعد مضي وقت تكون فيه الوقائع على الأرض قد تغيرت وتعقدت، و من ثم يصبح ما كان ممكنا تطبيقه قبل تشكيل المسار الثاني غير ممكن بعد تشكيله بسبب تطورات الوضع العسكري على الأرض وتغير موازين القوى، وهو ما يشكل عائقا أمام عملية السلام ولتجاوز هذا العائق يتطلب الأمر تكامل وتلازم عمليتي إيقاف الحرب والتسوية السياسية الشاملة – أي تلازم مساري إنهاء الحرب والتسوية السلمية.

التوصيات

في ضوء استشراف المستقبل وفقا لمراجعة أحداث الصراع في اليمن التي شهدها العام المنصرم 2021 وما اعتمل من حراك في مشهد مساعي إحلال السلام ، وانطلاقا من اتفاق العديد ممن تم استقصاء آرائهم من أكاديميين وسياسيين وصحفيين وإعلاميين على فشل جهود المفاوضات بالاعتماد على مسار التفاوض الثنائي بين الأطراف المتحاربة، وأكد ذلك العديد من التحليلات والتقارير الدولية الخاصة بتحليلات الوضع في الحرب اليمنية وحرصا على تقديم رؤية عملية منبثقة من إدراك للعوامل المؤثرة في تحقيق السلام على نحو شامل ؛ يمكن الخروج بجملة من التوصيات لعل أخذ القائمين على عملية السلام بها يسهم في تحقيق هدف إيقاف الحرب والوصول إلى تسوية سياسية شاملة تبنى عليها عملية سلام مستدامة، وأهمها : ضرورة أن تسير عمليتا إيقاف الحرب (المسار الأول)، وإجراء آليات تشكيل مكونات (المسار

الثاني) على نحو من التلازم والتكامل ؛ لإنهاء الحرب و إيجاد عملية تسوية سياسية شاملة (بناء عملية سلام)، وذلك بإحداث اختراق في العام 2022، من خلال المسارات الآتية:

- **المسار الأول:** العمل على إيقاف الحرب؛ شريطة ألا يقتصر هذا المسار على التفاوض الثنائي بين طرفي الحرب (الشرعية وأنصار الله)؛ بل يتعداه إلى القوى الإقليمية الداعمة وخصوصاً السعودية وإيران، مع إشراك ممثلين من القوى العسكرية الناشئة على الأرض مثل المجلس الانتقالي، وحراس الجمهورية، والمقاومة التهامية، وهذا يتطلب دعما ومساندة من مجلس الأمن والقوى الدولية صاحبة النفوذ للضغط على الأطراف المتحاربة بضرورة إيقاف الحرب.

- **المسار الثاني:** إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية من إنهاء الحرب على المستوى الوطني والمحلي متمثلين في: منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنساء والشباب والمهمشين. وانطلاقا من إفصاح المبعوث الأممي الجديد - وفقا لإحاطته الأولى والثالثة - عن تنفيذ آليات المسار الثاني أو المسار الموازي؛ فإننا في ضوء ذلك نوصي بالآتي:

1- الانتقال من أسلوب المشاورات دون تحديد أدوار ومهام لكل الفئات التي تم التشاور معها إلى أسلوب أكثر فعاليةً يتم من خلاله إنشاء **كيان سلام** يضم فيه ممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بما فيها النقابات العمالية والمهنية والاتحادات النسوية والشبابية والقبائل والمهمشين، بشرط أن يتم اختيار الممثلين لذلك الكيان من التجمعات المدنية والأحزاب الأكثر انتشاراً في تمثيل المجتمع وذات التأثير على المجتمع وعلى أطراف الصراع.

2- أن يتم تسمية هذا الكيان **بكيان مفاوضات السلام** المدني في اليمن، ويتم عقد لقاءات بين ممثليه للتشاور بتيسير من مبعوث الأمم المتحدة للوصول إلى مبادرة، يتفق عليها كل ممثلي المجتمع المدني للسلام المستدام في اليمن على أن يؤخذ بهذه المبادرة بوصفها ورقة أساسية للمسار التفاوضي الأول.

3- على المبعوث الأممي البدء باتخاذ خطوات عملية لإنشاء كيان تجمع السلام المدني في اليمن من حيث تحديد القوام العددي لهذا التجمع بحيث يشمل كافة القوى المدنية وتحديد نسب التمثيل لكل مكون من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمرأة والشباب والقبائل والمهمشين، خلال فترة لا تتعدى خمسة أشهر، وإعداد جدول أعمال لاجتماعاته، وتقديم الموازنة اللازمة؛ ومن ثم مطالبة المجتمع الدولي بتقديم التمويل اللازم لهذا التجمع.

- **المسار الثالث:** اتباع نهج الشفافية في بناء جسور الاتصال وقنوات التواصل بين المسار الأول والمسار الثاني، من خلال الآتي:

1. قيام مبعوث الأمم المتحدة بنقل كل ما يدور من نقاشات وآراء بين المسارين (الأول والثاني) على نحو من الشفافية، وكذلك إطلاع كلا المسارين على القرارات التي يتم التوصل إليها، ونقل ما يتم التوصل إليه في كل مسار إلى المسار الآخر.

أو

2. انتخاب ممثلين رمزيين من كيان مفاوضات السلام المدني (المسار الثاني) بين 3-5 أفراد لحضور جلسات مفاوضات المسار الأول بوصفهم مستمعين أو مستشارين، وكذلك إعطاء مفاوضي المسار الأول صورة عما يتم مناقشته في المسار الثاني، وذلك بما يمكن من تقارب وجهات النظر ويُمكِن من إحداث اختراق في إيقاف الحرب وبناء عملية سلام في العام 2022.

أو

3. بإمكان المبعوث الاممي الترتيب لتشكيل مكونات المسار الثاني عن طريق مؤتمر سلام شامل يدعو فيه ممثلين عن كل أطياف المجتمع (شبيهاً بمؤتمر الحوار أو بمبادرة جباري وبن دغر)، وأن يخرج ذلك المؤتمر برؤية موحدة ليتم تبنيها من الأمم المتحدة ويصدر بها قرار من مجلس الأمن لتصبح قراراً ملزماً، يمنيا بامتياز، ولا يمكن المزايدة عليه من أي طرف من أطراف الصراع، مراعياً لتعقيدات الوضع السياسية والاجتماعية والمذهبية والاقتصادية، وسيكون بمنزلة مخرج للجميع ويحفظ ماء وجه الجميع.